# نشل الممتلكات الثمينة من السيارات.. ظاهرة تتزايد!!

الثورة/معاذ القرشي

انتشرت في الآونة الأخيرة حوادث سرقة أشياء المواطنين من السيارات والذين يركنون سياراتهم ويذهبون لقضاء الكثير من الأعمال وعندما يعودون يكتشفون أن سيارتهم تعرضت للفتح وسرقة ما فيها من أشياء،وأبرز ما يفقد من سيارات المواطنين جراء هذه الجرائم التلفونات السيار وأجهزة الكمبيوتر المحمول وهنا نطالب أن تعمل الأجهزة الأمنية على تطوير وسائل المكافحة لهذا النوع من الجرائم وتعميم كاميرات المراقبة على الشوارع والعودة إليها عند البحث على مرتكبي هذه الجرائم التي تمس سكينة المواطن،الصورة في الأعلى من تسجيل فيديو أثناء فتح سيارة مواطن وسرقة جهاز كمبيوتر محمول لأحد أقاربه يقدر ثمنه بـ160000 ريال أثناء غياب صاحب السيارة لقضاء بعض الأعمال والمشاوير الخاصة رصدته كاميرا مراقبه تابعه لإحدى الشركات العاملة في شارع حدة،وحتى لا تستمر مثل هذه الجرائم بما تسببه من خسائر مادية وهو ما يتطلب من كل المواطنين الحرص وعدم ترك الممتلكات الثمينة في السيارة وأن يخضع أقفال أبواب سيارته لصيانة دورية .

## صحفيو (الثورة) يطالبون قيادة الداخلية التحرك لاستعادتها

# مسلحون ينهبون سيارة الزميل الحمدي تحت تهديد السلاح

طالب صحفيو مؤسسة الثورة قيادة وزارة الداخلية بالتحرك الجاد لاستعادة سيارة الزميل عبدالواسع الحمدي سكرتير التحرير الصحيفة الذي نهبها عليه مسلحون تحت تهديد السلاح عصر يوم الخميس الماضي جوار كليه المجتمع بصنعاء ،أثناء توجهه إلى الصحيفة، وأدانوا الحادثة التي تعد تحدياً واضحاً لأجهزة الأمن كونها وقعت في منطقة قريبة من مؤسسات أمنية عدة.

وأعرب الصحفيون والعاملون في مؤسسة الثورة عن ثقتهم في تفاعل وزير الداخلية اللواء عبده حسين الترب في الاستجابة لمناشداتهم من خلال سرعة القبض على الجناة واستعادة سيارة الزميل الحمدي.

فيما قال الزميل عبدالواسع الحمدي بأنه تم التأكد من خلال شهود عيان بان السيارة شوهدت أمس الأول تتجول حول منزل احد المشايخ يقودها أحد مرافقيه ،معربا عن أسفه لعدم تحرك أجهزة الأمن رغم إبلاغهم بذلك.

واعتبر الزميل الحمدي بان هذا تحديا واضحا لسلطات الأمن.

وقال :للأسف هذا من شأنه سيشجع على أن يتحول الناس إلى آخذين حقوقهم بأيديهم عندما تخذلهم الأجهزة الأمنية المختصة".



# بلاغ عن زوجة منتحرة؟؟..!!؟

■ عرض وتحليل / حسين كريش

**الجريمة هذه حيرت رجال الشرطة ،وشغلتهم على مدار الساعة ولأيام عدة،، جعلتهم يجرون جري الوحوش متخبطين، ساهمين، ساهرين، تائهين.. وكادت بغموضها وتعقيداتها تجبرهم على الاستسلام لليأس، لولا أنهم كانوا من النوع الذي لا يقبل الهزيمة بسهولة، ويواجه التحدي بالتحدي، ثم أصروا على مواصلة السير في المتابعة وكشف الغموض حتى النهاية..**

**وهي جريمة من النوعية المزدوجة "فيها القتل" الدخول غير المشروع للبلاد " السرقة" إطلاق النار ومقاومة السلطة" التحايل على القانون والتلاعب بثغراته .. المخدرات، وغير ذلك مما يعد أكثر تجاوزاً وخطورة ليس على مستوى الأفراد، ولكن على مستوى المجتمع اليمني. ككل**

**وهناك ثنايا الأحداث ما هو أكثر غرابة وغاية في الإثارة والغموض، ومع الوقائع وتفاصيلها من البداية..**

الوقت كان السادسة مساءً من ذلك اليوم حينما تبلغ مركز شرطة بيت بوس وأرتل بمحافظة صنعاء، من أحد المستشفيات الواقعة في نطاقه، والبلاغ عن وصول جثة امرأة قتيلة، وهي شابة، عمرها لا يزيد عن 24 عاماً، يمنية الجنسية، من إحدى المناطق بمحافظة إب.. واسمها أشواق، ومصابة بطلقة رصاص في رأسها والتي أدت إلى مصرعها أو إزهاق روحها..

وانتقلوا عقب هذا البلاغ من المركز إلى المستشفى، وهم مدير المركز المقدم عبدالحميد المقدشي ومعه رئيس مكتب البحث النقيب عمر اليوسفي والمساعد زياد المقدشي، و المساعد عبدالسلام الدباء،ثم بعض الأفراد من المركز..والذين وصلط والى المستشفى ووجدوا هناك الجثة- عند عرضها عليهم ورؤيتها – كانت لأمرأة في مقتبل الشباب، ومصابة بطلقة من سلاح مسدس نوع ربع، اخترقت رأسها، وهي التي أودت بحياتها.. كما كانت بكامل ملابسها، ولم يظهر عليها ما يدل على أنها تعرضت لعنف كبير سوى بعض الخدوش التي تباينت في أطراف يديها، في حين الدماء تغطي معظم أجزاء جسمها وملابسها..

وكان مدير المركز قبل قدومه للمستشفى ومن معه على أثر تلقي البلاغ مباشرة قد قام بالتواصل مع عمليات إدارة أمن مديرية سنحان وبين بهلول التابع لها المركز وكذا مع عمليات أمن المحافظة صنعاء، وإبلاغهما بذلك، وطلب مختصي الأدلة الجنائية من مباحث المحافظة للحضور الفوري من أجل المعاينة ثم وأثناء تواجد رجال المركز في المستشفى- قبل حضور مختصي الأدلة الجنائية- قاموا بإجراءاتهم المتبعة حول الجثة، والمتمثلة في حمايتها حتى وصول مختصي الأدلة، والسعي لجمع ما أمكن من المعلومات الأولية عن الواقعة وملابساتها من خلال سؤال الأشخاص المسعفين الذين أوصولوا جثة المرأة للمستشفى ولكن عند قيامهم بالسؤال والبحث عن المسعفين الذين احضروا الجثة فوجئوا (وقتها) بعدم وجود المشار إليهم بالمستشفى.. وقالوا لهم في المستشفى أن ثمة شخصان مصريين الجنسية أوصلاها على سيارة تاكسي، خصوصي، رقمها 19519/4، وتركها قائلين: إن (القتيلة) هي من أطلقت النار على نفسها ولقت حتفها منتحرة، ثم لاذ الشخصان عقب ذلك بالفرار على نفس السيارة دون أن يتعرف عليهما أو يدركهما أحد..وأدلى أحد الشهود في المستشفى بأوصاف ذلك الشخصين المصريين المذكورين.. فأهم فريق المركز استناداً إلى هذه الإفادة بمتابعة الشخصين المشار إليهما، وذلك من خلال التركيز على أوصاف السيارة ورقمها، والقيام بالتعميم عنها على مستوى العاصمة ومحافظة صنعاء، وكذا التحرك لاستخراج بياناتها عبر جهة إدارة السير أو (المرور) المستخرج منها الرقم كخطوة أولى عملية وأساسية,, في حين انطلقوا وعلى نفس الوتيرة وبشكل متواز للمتابعة في اتجاه آخر، والذي تمثل بانتشارهم لإجراء التحريات وجمع المعلومات وقيامهم بمسح المنطقة وما حولها مسحاً شاملا سعياً للوصول إلى أي شخص من جنسية مصرية يسكن بنطاق المنطقة أو يتردد على حي من أحيائها.. كان كل ما يتعلق بالواقعة ومكانها وملابساتها وأسبابها، وما يتعلق بالقتيلة – التي قيل أنها انتحرت وغريمة نفسها- وكذا بأهلها وأقربائها، يبدو في ظاهره وجوهره العام مبهماً وغامضاً، كما أن كيفية وحقيقة الواقعة وتفاصيلها كانت هي الأخرى تمثل إشكالية أكبر بالنسبة لرجال الفريق وأشبه بعقبات متراكمة أمامهم عليهم مواجهتها واجتيازها للوصول إلى المجهول وكشف الغموض المحير حول ما هي الواقعة ومفرداتها..

وقد حالفهم الحظ خلال ذلك وتمكنوا وبتعاون إدارة أمن سنحان وبين بهلول ومديرها المقدم نجيب الطلوع الذي تم إبلاغه وشارك بالاهتمام والمتابعة من البداية باعتبار مركز شرطة بيت بوس وأرتل تابع لأمن مديرية سنحان وبني بهلول محافظة صنعاء، وبعد جهود غير عادية تمكنوا من العثور على امرأة مصرية الجنسية، كانت ساكنة في شقة بمنطقة بيت بوس هي وزوجها وأحد أبنائها، وكانت كبيرة السن، عمرها ليس أقل من 51 عاماً، وتدعى هيام، من مواليد القاهرة جمهورية مصر العربية الشقيقة.. حيث قاموا بسؤال هذه المرأة (المصرية) عن معلوماتها حول الأشخاص المصريين الساكنين بنطاق المنطقة أو المترددين عليها، وكذلك معلوماتها حول الواقعة .. جاء رد المرأة (العجوز) المذكورة بما يعني محاولتها التهرب والمراوغة أول الأمر، ثم أفادت كاشفة عن نفسها قائلة/ ( أنا أم زوج المرأة (القتيلة) المنتحرة،وابني (الزوج) من أب مصري الذي هو زوجي، وأن أبني ( الزوج ) هو مسافر وهارب في السعودية منذ أكثر من سنة، وقد دخل إلى السعودية عن طريق التهريب، ولم أره والتقي به سوى يوم واحد وذلك قبل هروبه وسفره للسعودية.. لأنه في اليوم المذكور جاء إلي وترك زوجته (المنتحرة) عندي في شقتي، وسافر يومها هارباً للسعودية، والسبب أنه كان متهماً بارتكاب قضية سرقة في إب ومطلوب لأمن الشرطة والعدالة على ذمة التهمة، ولم يعد أره منذ ذلك اليوم.. كما أن زوجته (القتيلة) لم تلبث عندي بالمنزل غير يوم واحد، ثم غادرت من عندي وذهبت لتستأجر لها شقة للسكن في مكان آخر بعيد عني وهذا السكن الذي انتقلت اليه واستقرت به لا أعرفه، وأيضاً ليس لي علم ولا أعرف شيئاً عن الواقعة ولا كيف حدثت، الا مؤخراً عندما اتصل بي أحدهم وأبلغني أن زوجة ولدي أطلقت النار على نفسها وانتحرت،وأن جثتها موجودة بالمستشفى..وهذا كل مالديّ،وما عدا ذلك لا علم لي بشيء..

وظلت المرأة (الأم) العجوز على إفادتها هذه وتشبتها بها دون تراجع، ولكن لوقت محدود فقط، ثم تراجعت على إثر ظهور ما يثبت كذبها وعكس ما أفادت به سلفاً..فقد حرص فريق شرطة المركز على جمع التحريات والمعلومات للتأكيد من صحة ما ورد في إفادة الأم المصرية، وتبين من ذلك أنها كانت كاذبة، وأنها تعمدت الكذب في كل ما أفادت به، وأخفت معرفتها بمكان الواقعة وكيفية وقوعها.. كما توفرت معلومات لتثبت أنها – أي الأم- كانت متواجدة في وقت ومكان الواقعة،ومعها ولدها زوج المرأة ( القتيلة )، وأن لديها معلومات وافية عن الواقعة تعمدت إخفائها ولم تفصح بها بعد..

فقاموا بإعادة استنطاقها وفتح محضر جمع الاستدلالات معها ومواجهتها أثناء ذلك بهذه الحقيقة الأخيرة، فحاولت هي المراوغة والتلاعب بالأقوال مرة أخرى.. ثم بمحاصرتها بالأسئلة تراجعت وأقرت في ذات المحضر قائلة: (صحيح أنا كنت متواجدة في مكان وزمن الواقعة كما كنت على معرفة سابقة بالمكان، غير أن تواجدي في كان وزمن الواقعة كان بناءً على طلب من زوجة ابني القتيلة نفسها، وذلك أنها اتصلت بي في ذات اليوم وطلبت مني الحضور إليها بشقتها الساكنة بها من أجل أن آذهب معها للسوق لشراء سرير لها فسرت إليها عقب الاتصال ورافقتها لشراء السرير من السوق ثم بعد عودتنا وإدخالنا السرير إلى غرفة النوم بالشقة تمددت هي على السرير وكان لديها سلاح مسدس نوع ربع أخذت تلعب به وتقلبه في يديها وهي ممتدة على السرير وأثناء ذلك ضغطت الزناد وأطلقت النار على نفسها من المسدس كأنها أرادت الانتحار وأرادت أن أكون حاضرة المشهد فأصابتها الطلقة برأسها وكانت نهايتها ومكثت المرأة الأم على قولها هذا وأن زوجة ولدها القتيلة هي الجانية على نفسها وأنها لقيت حتفها منتحرة وليس هناك أي جان آخر عليها فسألها ضابط التحقيق في نفس المحضر عن كيفية نقل الزوجة المنتحرة إلى المستشفى ومن الأشخاص الذين قاموا بإيصالها إلى هناك فترددت المرأة مرتبكة ثم أفادت بقولها بعد إطلاق زوجة ابني النار على نفسها خرجت من غرفة النوم قاصدة خارج الشقة للاستغاثة بالناس والجيران ولكن حين خروجي من باب الشقة وجدت على الباب زوجي الذي كان غائبا ومسافرا في مارب وقد صادف أن حضر في تلك الساعة وكان واقفا ومعه شخص آخر صاحبه وهو مصري الجنسية كذلك فأخبرتهاما بما حدث وسارعا الاثنان بعد اخبارهما إلى أخذ زوجة ولدي إلى السيارة التابعة لصاحب زوجي للمستشفى لاعتقادهما أنها ربما ما زال فيها نفس وبالإمكان إنقاذها فوجه إليها الضابط سؤالاً أين هو زوجك الآن والشخص الذي معه؟ فتصلبت المرأة الأم وأنكرت معرفتها بمكان تواجد زوجها الهارب ورفيقه كما أنكرت علمها بمكان ولدها زوج القتيلة وبقيت على إصرارها هذا بالإنكار حتى إقفال المحضر معها!!

فاحتار الضابط المحقق ورجال الفريق بشأنها وأحسوا كأن المرأة أم الزوج بتحفظها على الحقائق والمعلومات التي لديها عن الواقعة وما يتعلق بها وعن زوجها وصاحبه المسعفين وعن ولدها زوج القتيلة وتصنعهم بذلك في دوامة حقيقية وفي حصار داخل دائرة مغلقة ليس لهم فيها منفذ ولا باب وفكروا ماذا يفعلون وكيف ويتصرفون معها ثم خطرت لهم فكرة وهي أن يتبعوا ويتعاملوا معها بأسلوب الإيهام وبما يجعلها تعتقد وتسلم بداخلها بأنهم صدقوها في كل ما قالته وأن الواقعة هي بالفعل انتحار وليست جريمة قتل.. وراحوا يتخاطبون مع المرأة على أساس هذا الإيهام وبنغمة اللا مبالاة والبرودة والملاينة بحيث جعلوها تهدأ وتطمأن وأخذوا منها وقتها تليفونها الجوال ومضوا يراقبون كل المكالمات الواردة إليه ويردون على أية مكالمة ترد من شخص للتلفون ويسجلوا الأرقام المتصلة لديهم دون أن تشعر المرأة أو تعرف بذلك واستمر رجال المتابعة كذلك حتى وصل اتصال للتلفون من أحد الأشخاص يتكلم باللهجة المصرية ويطلب المرأة صاحبة التلفون وردوا عليه يسألون عن اسمه فأغلق التلفون غير أنه لم يرد ثم صادف أن وصل بعد هذا الاتصال شخصان إلى منزل المرأة العجوز يسألان عن شخص اسمه يحيى وهو نفسه ولد المرأة العجوز زوج المرأة القتيلة وقالا أنهما أتيا لكي يخبرانه بأن زوجته مصابة وانتحرت وجثتها موجودة في المستشفى وكان مدير المركز المقدم عبدالحميد المقدشي وفريقه قد عملوا حسابهم لمثل هذا الأمر ووضعوا مجموعتين من عناصر المركز من قبل إحداهما عند منزل المرأة الأخ والثانية في المستشفى لمراقبة كل منهما وضبط أي شخص يأتي للمنزل من أقرباء المرأة أو معارفها المصريين ومن غير المصريين وكذا ضبط أي شخص يصل للمستشفى للسؤال عن القتيلة وله علاقة أو قرابة بها فقام عناصر المجموعة الذين كانوا متواجدين عند المنزل بضبط الشخصين المشار إليهما واللذان أتيا للسؤال عن ابن المرأة المدعو يحيى زوج القتيلة وأوصلوهما إلى مركز شرطة بيت بوس وباشروا معهما فتح محاضر الاستنطاق حال إيصالهما غير أن أي منهما خلال ذلك لم يعترف بشيء وأنكروا معرفتهما بمكان تواجد الزوج زوج القتيلة كما أنكر علمها بمحل سكنه مكان الواقعة وكذلك أي علم لهما يتعلق بالواقعة وملابساتها باستثناء إقرارهما أنهما على معرفة بابن العجوز زوج القتيلة وعلى صداقة به وأنه متواجد في صنعاء وليس مسافرا خارج اليمن كما سبق وزعمت الأم وظلا على كلامهما هذا بلا تغيير أو جديد حتى نهاية آخر محضر مع كل منهما فقام ضباط الفريق عقب ذلك بأخذ تلفون كل من الشخصين الآنفي الذكر وتفتيش الأرقام التي بداخل كل منهما ثم قاموا بالاتصال من أحدهما بالمدعو يحيى زوج القتيلة الذي وجدوا رقمه والاسم بذات التلفون فأجابهم صاحب الرقم وسألوه من أنت فرد أنا يحيى والمرأة القتيلة زوجتي فطلبوا منه أثناء ذلك الحضور إليهم من أجل استكمال محاضر جمع الاستدلالات في القضية كونه الزوج وولي الدم الأول فلم يرد وأغلق التلفون مباشرة ثم حاولوا الاتصال به فيما بعد ولأكثر من مرة ولكنه كان قد أوقف التلفون من تلك اللحظة ولم يفتحه نهائيا فتضاعف الشك لدى رجال الفريق من ساعتها وتحول ميولهم للترجيح وبإجماع متنام إلى أن الواقعة هي جريمة قتل بفعل فاعل وليست انتحاراً وعزز هذا الرأي وتصويبه توفر أكثر من قرينه لديهم ومنها هروب زوج القتيلة وتحفظ أمه العجوز حوله وحول سكنه مكان الواقعة وكذلك تحفظ الشخصين المضبوطين وعلى نفس إصرار الأم وموقفها بشأنه وغير ذلك من القرائن الأخرى التي تجمعت بين أيديهم وتشير بصورة أكيد إلى ذلك أي إلى أن الواقعة لا يمكن أن تكون انتحاراً وإنما جريمة قتل مدبرة ومحبوكة.

وعلى هذا الأساس وعلى نفس الاتجاه تجدد حماس رجال المركز ومضوا في البحث والمتابعة وكثفوا من تشديد الرقابة على المستشفى ومنزل المرأة العجوز وبشكل غير مرئي ومحسوس في الوقت الذي تركوا الأم المرأة العجوز لتبقى بالمستشفى ووضع أعينهم عليها على مدار الساعة كأنهم قرروا التحفظ عليها بصورة غير علنية مع الإيحاء لها ولمن قد يأتي إليها بأنهم صرفوا النظر عنها وأنهم ما زالوا على ظنهم بأن الواقعة هي انتحار وليست قتلا وذلك لاحتمال أن يصل هذا الخبر بطريقة ما إلى علم ولد العجوز زوج القتيلة فيطمئن ويظهر ومن ثم يتم ضبطه وأيضا ربما يظهر أبوه زوج العجوز وصاحبه اللذان حسب ما قالته المرأة أنهما من قاما بإسعاف زوجة ابنها للمستشفى ثم هربا حال إيصالها فيتم ضبطهما كذلك وبناء على هذا المرسوم سار البعض من رجال الفريق وبصحبة الشخصين المضبوطين للبحث والسؤال عن شقة زوج القتيلة الذي قبل أنه يدعى يحيى وكان الشخصان المضبوطان وأثناء احتجازهما بالمركز كمتحفظين عليهما قد استطاع عناصر الفريق التأثير فيهما وجعلهما يلينان ويتراجعا عن تشددهما ثم اعترفا أو أفاد أنهما لا يعرفا نشقة المدعو يحيى زوج القتيلة ولكن يعرفان سكن شقيقه والذي يدعى عرفات محمد نجيب سلمان فكان على ضوء هذه الإفادة أن تحرك أولئك البعض من الفريق برفقة الشخصين إلى سكن شقيق زوج القتيلة إلا أنهم عندما وصلوا إلى السكن لم يجدوا الشقيق المطلوب ولكن تمكنوا من التعرف على أحد الأشخاص من أصهاره أو أنسابه والحصول على رقم هاتفه فقاموا بالاتصال بهذا الصهير على رقمه ورد عليهم خلال ذلك أنه على استعداد للتعاون معهم وأنه يعرف موقع شقة الزوج المدعو يحيى وبإمكانه أن يدلهم عليها فطلبوا منه أن يحضر إليه فلم يرفض وحضر ثم دلهم على شقة الزوج محل الواقعة وهنا كانت البداية لانكشاف أو الخيط وبداية تغير المسار وظهور الحقائق وكذا بداية ظهور الغرائب والخفايا وانكشاف الجرائم الأخرى بل وما هو أكثر غرابة وإثارة هذا وغيره ما ستقرأه وتعرفه بالتفصيل عزيزنا القارئ الكريم إن شاء الله تعالى في الحلقة الثانية والأخيرة بعدد الأسبوع القادم وإلى اللقاء..

في دائرة الضوء


عبد الله علي النويرة
alnwoirah3@gmail.com


## قانون المرور(9)

وللقوانين الصادرة عن الدولة والتي مرت بالمراحل التي تم ذكرها شكلها العام، فجميع القوانين لها شكل موحد من حيث الصياغة فهي تبدأ وتنتهي بشكل محدد مهما كان نوع هذا القانون وكان ترتيب قانون المرور الذي صدر عام (1991م) كما يلي:

قرار جمهوري بالقانون رقم (46) لسنة 1991م:

بشأن قانون المرور

رئيس مجلس الرئاسة :

بعد الاطلاع على اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية.

وعلى دستور الجمهورية اليمنية.

وعلى القرار الجمهوري رقم (1) لسنة 1990م بتشكيل مجلس الوزراء

وبعد موافقة مجلس الرئاسة

(قرر)

وهذه الديباجة خاصة بالقوانين التي صدرت بعد الوحدة وكان لها صفة الاستعجال نظرا للعدد الكبير من القوانين التي كانت تصدر في تلك الفترة وعدم وجود وقت كاف لمناقشتها في مجلس النواب فكان مجلس الرئاسة يتولى إصدار القوانين التي تم الاتفاق عليها عند تنفيذ اتفاقية الوحدة والتي تم معظمها بالدمج للقوانين التي كانت سارية في الشطرين قبل الوحدة ومن خلال صياغة هذه القوانين من قبل اللجان التي تم تشكيلها أثناء محادثات الوحدة وهذه القوانين تم تعديل أكثرها لأنها كانت قوانين توفيقية ووقتيه لاستكمال الشكل القانوني للدولة الوليدة وقانون المرور بالذات تم فيه دمج المواد القانونية التي كانت في القانونين الشطريين وخرج القانون المذكور بتوقيع العقيد محمد سالم باهذيلة الذي كان مدير عام المرور في الجنوب وتوقيع العقيد أحمد الهمداني الذي كان مديرا عاما للمرور في الشمال ثم تم رفعه للشئون القانونية التي أصدره عام 1991م.

# أسبوع المرور لماذا؟

عقيد / محمد علي البحاشي

خلال الأسبوع الماضي ستتم إقامة فعاليات أسبوع المرور العربي الموحد وستكون هذه الفعالية مناسبة جيدة لتركيز الأضواء على هذا الموضوع بشكل يؤدي إلى لفت الأنظار إلى المشكلة المرورية من جميع زواياها وبما يؤدي في مجمله التراكمي إلى المساهمة في نشر الوعي المروري بين أفراد المجتمع.

إن إقامة أسبوع المرور في أية دولة يدل على اهتمام هذه الدولة واعتراها بالمشكلة الناتجة عن حركة السيارات، وبلادنا إحدى الدول التي تنبهت من وقت مبكر إلى أهمية نشر الوعي المروري بين أوساط المجتمع كافة وسعت جاهدة للاستفادة من تجاوب الدول الأخرى في هذا المجال فكانت إحدى وسائل نشر الوعي المروري هي إقامة أسابيع مرورية من كل عام في وقت محدد يقام بشكل منتظم تحت شعار محدد يتم لتركيز الحملات الإعلامية عليه.

إن الإستفادة من تجارب الآخرين تفيدنا كثيراً فبدلاً من أن نبدأ من نقطة الصفر ثم نتحرك صعوداً حتى نصل إلى ما وصل إليه الآخرون فإن الأفضل هو أن نبدأ من المكان الذي انتهوا إليه وبالتالي نحقق مكاسب متعددة سواءً مادية أو اختصاراً للفترة الزمنية وهذا ما نسعى للوصول إليه من خلال أسابيع المرور.

إننا نواجه دائما بانتقادات مستمرة عن أننا ننشط في أسابيع المرور ثم ندخل في بيات شتوي بقية العام وهذا كلام غير دقيق وبعيد عن الواقع، ففي حقيقة الأمر نحن نعمل طوال العام في مجال التوعية المرورية من خلال تطبيق النظام والقانون ومعاقبة المخالفين وضبط السائقين المستهترين وهذا العمل يؤدي إلى ترسيخ الثقافة المرورية لدى هؤلاء السائقين وبشكل عملي وهو أفضل وسيلة لإيصال المعلومات للسائقين.

إن أسابيع المرور تمتاز بأنها تحظى بتركيز إعلامي كبير جداً وهذا ما يؤدي إلى لفت نظر الناس ويعطيهم فكرة بأن المرور بقية العام لا يعمل شيئاً ولو وجد الزخم الإعلامي طوال العام لكانت نظرة الناس قد تغيرت ولعرف الناس أن العمل المروري مستمر وليس في أسابيع المرور.

إن الهدف من أسابيع المرور هو إعطاء دفعة إعلامية قوية للنشاط المروري وتكثيف الجهود التوعوية فيه وبما يكفل وصول الرسالة الإعلامية إلى أكبر عدد ممكن من الناس وهذا يعطي لمنتسبي المرور نوعاً من الدعم المعنوي الذي يساعدهم على إبراز المشكلة المرورية ويدفعون جهات أخرى إلى تبني وجهة نظرهم وبما يؤدي إلى و جود نوع من الإحساس بهذه المشكلة ومشاركة الآخرين في إيجاد حلول لها.

إننا بحاجة إلى أن يفهم الجميع بأن المشكلة المرورية ليست مشكلة جهاز المرور فقط بل هي مشكلة المجتمع بأسره ويحتاج الأمر إلى تضافر الجهود المخلصة في سبيل تشكيل رأي عام مساند للمرور ويتعاون معه في سبيل الوصول إلى بر الأمان والوصول إلى الهدف النهائي وهذا الهدف يتمثل في العمل على التقليل من الآثار المدمرة للحوادث المرورية وإيقاف النزيف الحاصل حالياً والوصول بالحوادث المرورية إلى سقف محدد وعدم السماح لها بالاستمرار في التصاعد المستمر كما هو حاصل الآن، فالتصاعد الذي حصل خلال السنوات الماضية ينذر بالخطر الكبير الذي سيؤدي بالمجتمع للوصول إلى حافة الهاوية.

إن أسابيع المرور تعتبر فرصة لمراجعة النفس والوقوف للتفكير فيما يجري حولنا ومحاولة إيجاد الأسباب لما يحصل ووصف الحلول الممكنة بحسب الإمكانيات المتاحة أمامنا وبدون ذلك فلن يكون هناك أمل لتجنيب المواطنين المآسي الناتجة عن الحوادث المرورية.

مع تمنياتنا للجميع بالسلامة

مدير شرطة سير أمانة العاصمة